

مصرف الإمارات للتنمية

خدمات إدارة النقد
الشروط والأحكام

الحكومة

خدمات إدارة النقد

تحكم هذه الشروط والأحكام كما هو منصوص عليه أدناه ونموذج الطلب خدمات إدارة النقد المقدمة من مصرف الإمارات للتنمية في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة ("المصرف")، والعميل. تُقرأ هذه الشروط والأحكام بإقتران مع حزمة تأهيل عملاء تمويل الأعمال ("الشروط العامة")، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشروط العامة وتفسر معها.

تعريفات عامة

"الحساب" يعني الحساب المصرفي للعميل لدى المصرف، لإيداع المبالغ النقدية التي يحصلها المصرف بموجب هذه الوثيقة، وفقاً للشروط والأحكام العامة بما في ذلك الحساب الجاري للعميل و/أو حساب (حسابات) الاستثمار على النحو الذي اختاره العميل وفقاً لتقديره الخاص.

"الدرهم الإماراتي" يعني العملة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

"نموذج الطلب" يعني نموذج الطلب الذي يتم توقيعه وتقديمه من قبل العميل إلى المصرف للاستفادة من خدمات إدارة النقد وفقاً لهذه الشروط والأحكام.

"الشخص المفوض" يعني أي شخص مفوض من قبل العميل للتصرف نيابة عنه في أداء عمل أو سلطة تقديرية أو واجب بموجب هذه الشروط والأحكام (بما في ذلك لتجنب الشك، أي مسؤول أو موظف أو وكيل لهذا الشخص).

"المسؤول" يعني موظف العميل أو وكيله المخول أو المفوض من قبل العميل بسلطة تعيين المستخدمين سواءً كانت سلطة فردية أو مزدوجة.

"الأشخاص المصرح لهم من قبل المصرف" يعني لأغراض خدمات إدارة النقد، الأشخاص الذين يوجههم المصرف للعميل بموجب هذه الشروط والذين يحملون بطاقات هوية صادرة عن المصرف أو وكلائه أو المتعاقدين من الباطن. ولتجنب الشك، قد يكون هؤلاء الأشخاص هم موظفو المصرف أو موظفو المقاولين من الباطن الذين يستخدمهم المصرف.

"إيصال الإقرار" يعني الإيصال الرسمي الصادر عن شركة الضمان الذي يقر باستلام و/أو تسليم النقد و/أو الشيكات والمستندات المصرفية إلى العميل (العملاء).

"حزمة تأهيل عملاء تمويل الأعمال" تعني الاتفاقية المبرمة بين المصرف والعميل فيما يتعلق بالخدمات والحسابات المصرفية.

"يوم (أيام) العمل" يعني أي يوم تفتح فيه البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة أبوابها للأعمال التجارية العامة، باستثناء أيام السبت والأحد والعطلات الرسمية.

"العميل" يعني العميل الذي تم ذكر اسمه وتفاصيله الأخرى في نموذج الطلب.

"العميل الشريك" يعني عضو أو شركة فرعية أو تابعة أو منتسبة أو منضمة أو مؤسسة تابعة للعميل.

"خدمات إدارة النقد" تعني خدمات إدارة النقد الموضحة والخاضعة لهذه الشروط والأحكام.

"تعليمات العميل" تعني أي تعليمات يقدمها العميل إلى المصرف في الخدمات المصرفية الإلكترونية مع خدمات إدارة النقد وفقاً لهذه الشروط والأحكام.

"القناة (القنوات الإلكترونية)" تعني أنظمة الخدمات المصرفية الإلكترونية للمصرف الموضحة أدناه، والتي يتم الوصول إليها عبر البوابة الإلكترونية أو أي نقطة وصول أخرى، والتي قد يأذن المصرف للعميل وأي مستخدم بالوصول إليها واستخدامها من وقت لآخر وفقاً لهذه الشروط والأحكام.

الحكومة

خدمات إدارة النقد

“خدمات القنوات الإلكترونية” تعني أي خدمات مصرفية إلكترونية أو خدمات ذات صلة يتم توفيرها عبر قناة إلكترونية والخدمات الإضافية التي يقدمها المصرف أو يوفرها أو يتيحها للعميل من وقت لآخر بما في ذلك أي خدمات إلكترونية ذات صلة أو مكملتها، وذلك بحسب ما قد يتم وصفها بمزيد من التفصيل فيما يلي وفي نموذج الطلب

“الرسوم” تعني الرسوم المستحقة الدفع للمصرف من قبل العميل مقابل خدمات إدارة النقد كما هو موضح بشكل أكثر تحديداً في جدول الرسوم في الموقع الإلكتروني للمصرف وفروعه

“التعليمات” تعني الوثائق أو التعليمات التشغيلية أو الإرشادات المرجعية المتعلقة بخدمات إدارة النقد واستخدامها الصادرة عن المصرف أو طرف خارجي بأي صيغة كتابية سواءً كان ذلك بشكل مادي أو إلكتروني

“المؤسسة” تعني أي عضو في مجموعة شركات المصرف (بخلاف المصرف) وأي مؤسسة خارجية تقدم خدمات القنوات الإلكترونية

“نظام مقاصة الشيكات للشركات” يعني نظام مقاصة الشيكات المصورة وهو تطبيق يمكن العملاء في دولة الإمارات العربية المتحدة من تزويد بنوك المقاصة بصورة ممسوحة ضوئياً للشيك (الشيكات) من مقرها كجزء من عملية المقاصة وكخطوة أولى من عملية المقاصة

“الحساب الرئيسي” يعني الحساب الرئيسي المعين من قبل العميل وفقاً لتقديره الخاص.

“المكلفون بالدفع” يعني الأشخاص الذين يتلقى العميل منهم المدفوعات في الحساب الرئيسي.

“تطبيق إدارة العلاقات” ترخيص تطبيق إدارة العلاقات هو إحدى خدمات جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم والتي تمكن مستخدمي الجمعية من التحكم في حركة المرور التي يقبلونها من مستخدمي الجمعية الآخرين

“جدول الرسوم” يعني الجدول/لوحة التعريف ذات الصلة المعروضة في فروع المصرف و/أو على موقعه الإلكتروني فيما يتعلق بالرسوم ورسوم الخدمات الأخرى المستحقة الدفع من قبل العميل للمصرف بشأن الخدمات المصرفية المقدمة بما في ذلك خدمات إدارة النقد وخدمات القنوات الإلكترونية

“التعليمات الصادرة عن جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم” تعني محتوى أي رسالة من رسائل جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم يتلقاها المصرف من العميل (أو العضو المسجل في الجمعية المعين) بما في ذلك أي مشورة أو طلب أو تعليمات دفع أو اتصال فعلي أو مزعوم موجه إلى المصرف

“الجمعية” تعني جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم، والتي تسهل تبادل الرسائل الإلكترونية عبر شبكة الجمعية

“رسالة الجمعية” تعني رسالة إلكترونية تم إرسالها باستخدام خدمات المراسلة الخاصة بالجمعية.

“خدمات المراسلة الخاصة بالجمعية” تعني خدمات المراسلة الخاصة بالجمعية، بما في ذلك خدمات مراسلة المعلومات المالية الخاصة بالجمعية وشبكة الجمعية وخدمات قانون الملفات

“الشروط والأحكام” تعني، على النحو المنصوص عليه فيما يلي، الشروط والأحكام العامة والشروط والأحكام الخاصة بصيغتها الواردة أدناه

“الإمارات” تعني الإمارات العربية المتحدة.

“المستخدم (المستخدمون)” يعني أي من موظفي العميل أو وكلائه أو مديره أو أي فرد/أفراد آخرين مفوضين من قبل العميل الذين يتم تعيينهم من وقت لآخر لاستخدام خدمات إدارة النقد

“شروط المستخدمين” تعني الشروط التي تحكم خدمات القنوات الإلكترونية على النحو الوارد أدناه.

الشروط والأحكام العامة

1. تقديم الخدمات

مع مراعاة هذه الشروط والأحكام والقوانين واللوائح ذات الصلة ومتطلبات المصرف من وقت لآخر، يوافق المصرف بموجبه على بذل جهود معقولة لتمكين العميل من الاستفادة من خدمات إدارة النقد من المصرف ويوافق العميل بموجبه على ذلك، مقابل جملة أمور منها امتثال العميل لالتزاماته الواردة في هذه الشروط والأحكام ودفع الرسوم المطبقة وجميع المدفوعات الأخرى الواردة في هذه الشروط والأحكام

2. الأهلية والتعديلات

بصرف النظر عن أي شروط تخالف ذلك، يحق للمصرف وحده أن يقرر طريقة وآلية تقديم خدمات إدارة النقد و/أو أن يقرر أهلية العملاء للاستفادة من خدمات معينة لإدارة النقد في أي وقت و/أو أن يقرر أي تغييرات أو تعديلات عليها وفقاً لهذه الشروط والأحكام

3. الأشخاص المفوضون

يقوم العميل بتزويد المصرف بقائمة كاملة ودقيقة بالشخص (الأشخاص) المفوض (المفوضين) المعينين من قبل العميل والمخولين بإعطاء تعليمات العميل للمصرف مع التفويضات ذات الصلة. يفوض العميل المصرف بإرسال توقيعات والنسخ الدقيقة لتوقيعات الأشخاص المفوضين إلى أي فرع من فروع المصرف. يتعهد العميل بإبلاغ المصرف على الفور بأي تغييرات (إن وجدت) في عينات النسخ المصورة لتوقيعات الأشخاص المفوضين، كما يقدم عينات جديدة للنسخ المصورة لتوقيعات الأشخاص المفوضين الإضافيين / البدلاء إلى المصرف قبل طلب توزيعها على فروعه

4. الإجراءات الأمنية

يلتزم العميل بالإجراءات الأمنية وأي تعليمات معقولة أخرى قد يصدرها المصرف للعميل فيما يتعلق بخدمات إدارة النقد. وبغض النظر عما سبق، تقع على عاتق العميل مسؤولية إعداد الترتيبات الأمنية المتعلقة بوصول العميل إلى الحوسبة المرتبطة بخدمات إدارة النقد واستخدامها والمحافظة عليها ومراجعتها بصورة دورية لتحديد مدى كفايتها أو أي أمر أو شيء آخر. يجب على العميل إخطار المصرف في أقرب وقت ممكن في حدود المعقول عند علمه بأي دخول فعلي أو محاولة دخول غير مصرح به إلى خدمات إدارة النقد أو أي معاملة غير مصرح بها أو محاولة تنفيذ معاملة غير مصرح بها. يكون العميل مسؤولاً عن جميع تصرفات مستخدمي خدمات إدارة النقد، وهم ممثلو العميل المفوضون الذين يكونون دائماً على دراية بجميع الأمور الأمنية فيما يتعلق باستخدام أي برامج و/أو مواد وهذه الشروط والأحكام وأن يحصلوا على جميع التفويضات المناسبة المطلوبة قبل استخدام خدمات إدارة النقد وأن يسمح لهم بالتصرف نيابة عن العميل

5. تعليمات العميل

يجوز للمصرف أن يتعامل مع جميع تعليمات العميل التي تبدو سارية المفعول والمصرح بها من قبل العميل حتى لو كانت صادرة عن طريق الاحتيال وحتى لو كانت تتعارض مع شروط أي تعليمات أو تفويضات أخرى قدمها العميل في أي وقت، ولا يكون المصرف ملزماً بالتحقق من صحة تعليمات العميل أو من صلاحية الشخص أو الأشخاص الذين يقدمونها. رغم ما تقدم، ودون تحميل المصرف أي مسؤولية، تقع على عاتق العميل مسؤولية التأكد دائماً من دقة واكتمال وصحة صلاحية تعليمات العميل، وأن يتم نقلها بشكل صحيح. ويحق للمصرف خصم التكاليف أو النفقات الفعلية التي قد يكون قد دفعها أو تكبدها المصرف بالفعل وفقاً لتعليمات العميل، دون أي التزام من جانب المصرف بسداد أي مبالغ مطلوبة لتنفيذ تعليمات العميل، والتي يظل العميل مسؤولاً عنها دائماً

6. التعاملات مع المؤسسات

يقوم العميل بتعيين المصرف كوكيل له للتصرف نيابة عن العميل في مطالبة أي مؤسسة بتزويده بأي معلومات عن العميل أو حسابات العميل و/أو إصدار تعليمات لأطراف ثالثة لتنفيذ تعليمات العميل بصفته وكيل

الشروط والأحكام العامة

العميل، ويُد المصرف بموجبه مخولاً بتفويض أي صلاحيات مخولة له إلى الغير في سبيل أداء خدمات إدارة النقد. وفي جميع الأحوال، لا يتحمل المصرف أو أي عضو آخر من مجموعة شركات المصرف المسؤولية عن أي خسارة أو ضرر أو تأخير أو إخفاق في الأداء بسبب أفعال أو تقصير من أي أطراف خارجية أو وكلاء سواء كانوا من اختيار المصرف أو العميل أو لأي سبب كان خارج عن سيطرة المصرف وأي مسؤولية من جانب المصرف في الخدمات المصرفية الإلكترونية مع هذا البند (إن وجدت) تخضع للبند 19.10.

7. البرمجيات والمواد

ما لم يتم الاتفاق صراحةً على خلاف ذلك كتابةً، فإن ملكية البرمجيات والمواد وجميع الحقوق فيها تعود للمصرف أو الجهات المرخصة له، وباستثناء الحقوق المحددة الممنوحة من قبل المصرف في هذه الوثيقة، لن يحصل العميل على أي حقوق من أي نوع فيما يتعلق بها. يقر العميل بأن استخدام بعض البرمجيات والمواد قد يخضع لقيود والتزامات إضافية من جانب العميل، وتكون هذه القيود والتزامات جزءاً لا يتجزأ من استخدام البرمجيات والمواد التي يلتزم بها العميل، ويعتبر العميل قد قبل أي شروط إضافية من هذا القبيل عند استخدام أي مستخدم لأي من هذه البرمجيات أو المواد. يتعهد العميل بعدم تغيير أو إجراء هندسة عكسية أو نسخ أو نشر أو نقل أي برمجيات أو مواد إلى أي طرف خارجي

8. احتمالية الخطأ

يقر العميل للمصرف بأن الخطأ في أي معلومات تتعلق بخدمات إدارة النقد أمر وارد، وبالتالي فإن المصرف لا يضمن دقة المعلومات دقيقة أو كمالها أو خلوها من الأخطاء، ولا يضمن أن المعلومات الموجودة على نظام الحاسب الآلي للمصرف حديثة ومحدثة وقت الوصول إليها. يجب على العميل التحقق من صحة المعلومات مع المصرف، وفي حالة وجود خطأ فإن المصرف ملزم وحده باتخاذ خطوات معقولة لتصحيح الجزء المعيب من المعلومات إلى أقصى حد ممكن، وفي حالة وجود خطأ في البرنامج، يتم تصحيح الجزء المعيب منها و/أو إعادة إرسال أو إعادة معالجة تعليمات العميل، دون أي تكلفة إضافية على العميل

9. إنهاء الخدمات

يجوز لأي من الطرفين إنهاء خدمات إدارة النقد كلياً أو جزئياً بموجب إشعار كتابي لا تقل مدته عن (30) ثلاثين يوم عمل للطرف الآخر أو بأثر فوري بموجب إشعار كتابي للطرف الآخر إذا قام الطرف الآخر: (أ) بارتكاب مخالفة جوهرية لم يتم إصلاحها في غضون (14) أربعة عشر يوم عمل من الإشعار الكتابي الذي يتطلب الإصلاح؛ أو (ب) أصبح معسراً بموجب قوانين سارية في أي منطقة اختصاص قضائي. لن يؤثر الإنهاء على حقوق وتعويضات أي من الطرفين المستحقة حتى تاريخ الإنهاء ولن يؤثر على أي من هذه الشروط والأحكام والتي بطبيعتها تبقى سارية المفعول بعد الإنهاء. عند الإنهاء لأي سبب من الأسباب لأي جزء من هذه الشروط والأحكام التي تم توريد برمجيات أو مواد من أجلها، أو إنهاء ترخيص أي من هذه البرمجيات أو المواد من وقت لآخر، يجوز للمصرف تعليق بعض أو كل خدمات إدارة النقد للصيانة الروتينية أو غير الروتينية أو الطارئة أو لأي سبب آخر يعتبره المصرف ضرورياً، وسيقدم المصرف للعميل، خلال فترة معقولة، إشعاراً قبل التعليق وفي حالة الطوارئ لا يلزم تقديم مثل هذا الإشعار. ولغرض التوضيح، فإن التعليق بموجب هذا البند يعني إيقاف الخدمات من قبل المصرف للعميل بشكل مستمر لأكثر من 24 ساعة باستثناء الحالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات معينة من قبل المصرف لحماية العميل (العملاء) مثل تعطيل وصول العميل إلى خدمات إدارة النقد في حالات الاحتيال أو الاختراق الأمني

10. الضرائب

جميع الرسوم والمدفوعات فيما يتعلق بخدمات إدارة النقد التي يفرضها المصرف لا تشمل ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات أو أي ضريبة أخرى مطبقة في أي منطقة اختصاص قضائي ذات صلة بما في ذلك أي ضرائب مطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة ويدفع العميل جميع الضرائب مهما كانت طبيعتها

11. التعاقد من الباطن

الشروط والأحكام العامة

يوافق العميل بشكل لا رجعة فيه على أنه يجوز للمصرف نقل أو التعاقد من الباطن على تقديم أي جزء من خدمات إدارة النقد المقدمة للعميل إلى أي طرف خارجي جزئياً أو كلياً دون الحاجة إلى علم العميل أو موافقته والتي تعتبر بموجبه ممنوحة من العميل للمصرف

12. قواعد المصرف ومبادئه وتعهد العميل

يتعهد العميل بموجب هذه الشروط والأحكام بعدم استخدام أي من خدمات إدارة النقد المذكورة في هذه الشروط والأحكام أو إعطاء أي تعليمات أو استخدام أي من الحقوق والمزايا الواردة في هذه الشروط والأحكام لأي غرض لا يتوافق مع القوانين. إذا اكتشف المصرف أن أيًا من تعليمات العميل أو استعماله أو وصوله أو استخدامه للخدمات يتم لأي غرض غير متوافق مع الشروط والأحكام المعمول به، فإنه يحق للمصرف رفض استخدام خدمات إدارة النقد ذات الصلة والوصول إليها وعدم تنفيذ تعليمات العميل دون الإخلال بأي حقوق أخرى. وبغض النظر عن أي شروط تخالف ذلك، لن يكون المصرف مسؤولاً تجاه العميل عن أي خسارة أو ضرر أو نفقات يتم تكبدها أو تحملها نتيجة لذلك

13. التنازل عن الحصانة

بقدر ما قد يتمتع العميل في أي منطقة اختصاص قضائي بالمطالبة لنفسه أو لأصوله بالحصانة من الدعاوى القضائية أو التنفيذ أو الحجز (سواء كان ذلك مساعدة للتنفيذ أو قبل الحكم أو خلاف ذلك) أو أي إجراء قانوني آخر، وبقدر ما قد تنسب إلى نفسه أو إلى أصوله مثل هذه الحصانة (سواء تم المطالبة بها أم لا) في منطقة الاختصاص القضائي، يوافق العميل بموجبه بشكل لا رجعة فيه على عدم المطالبة بالحصانة ويتنازل عنها بشكل لا رجعة فيه إلى أقصى حد تسمح به قوانين منطقة الاختصاص القضائي المعنية

14. السرية

قد يحتاج المصرف إلى مشاركة أو تخزين أو نقل المعلومات المتعلقة بالعميل والمستخدمين داخل المصرف أو مجموعة شركات المصرف أو مع أي مؤسسة أو وكيل أو طرف خارجي يستعين به المصرف لغرض تقديم خدمات إدارة النقد بشكل خاص أو تقديم خدمات مهنية أو غيرها بشكل عام، وأي عمل من هذا القبيل سيتم على أساس السرية وسيسعى المصرف للحفاظ على سرية هذه المعلومات داخل المصرف أو مجموعة شركات المصرف: (أ) ما لم يكن ذلك مطلوباً بموجب أي قانون أو طلب من أي سلطة عامة؛ أو (ب) عندما يكون الإفصاح مطلوباً لأغراض منع الجريمة؛ أو (ج) إذا رأى المصرف أن الإفصاح ضرورياً لتنفيذ تعليمات العميل أو أي التزام آخر مطلوب من المصرف تنفيذه. لا ينطبق أي مما ورد في هذا البند عندما يفصح المصرف عن معلومات سرية لطرف خارجي نتيجة ممارسة المصرف لحقوقه وصلاحياته الممنوحة له بموجب هذا البند سواء كانت صريحة أو ضمنية. يجب على العميل الحفاظ على سرية جميع المعلومات المتعلقة بخدمات إدارة النقد والوصول إلى الأنظمة والتسهيلات الخاصة بها واستخدامها

15. الضمانات المحدودة

باستثناء الأسباب الخارجية عن سيطرة المصرف أو الأسباب الأخرى المتعلقة التي تعزى إلى أطراف ثالثة، سيبدل المصرف جهوداً معقولة بحيث يكون أداء خدمات إدارة النقد مطابقاً إلى حد كبير للوصف الوارد في هذه الوثيقة. بقدر ما يسمح به القانون والخدمات المصرفية، يعتبر هذا ضمان الأداء الوحيد الذي يقدمه المصرف فيما يتعلق بخدمات إدارة النقد. لا يتحمل المصرف أي مسؤولية عن إخلال بأي شروط ضمنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تلك المتعلقة بالجودة المرضية أو قابلية التسويق أو الملاءمة لأي غرض محدد، باستثناء حالات الإهمال أو سوء السلوك من جانب المصرف وفقاً للبند 19.10، باستثناء في أي حال من الأحوال أي فرصة ضائعة، أو خسارة في الربح أو أي دفع في طبيعة الفائدة أيا كانت

16. التعويض

يوافق العميل على تعويض المصرف وإبراء ذمته من أي مطالبات أو التزامات أو دعاوى أو أحكام أو تكاليف التقاضي أو أسباب الدعاوى أو المطالبات أو الاسترداد أو الخسائر أو الأضرار (الفعلية والتبعية) أو الغرامات أو

الشروط والأحكام العامة

التقاضي أو أسباب الدعوى أو المطالبات أو الاسترداد أو الخسائر أو الأضرار (الفعلية والتبعية) أو الغرامات أو العقوبات أو أتعاب المحاماة أو غيرها من التكاليف أو النفقات من أي نوع أو طبيعة تنشأ عن أو بأي شكل من الأشكال ذات صلة أو نتيجة للتصرف بناءً على أي تعليمات أو اتصالات تم تلقيها من أو نيابة عن العميل ويرى المصرف بحسن نية أنه قد تم تقديمها من قبل العميل أو من قبل شخص يتمتع بمثل هذه السلطة

17. ترتيب الأسبقية

تقرأ هذه الشروط والأحكام بالاقتران مع الشروط العامة كما هو محدد أعلاه وبالإضافة إليها.

18. القانون الحاكم والاختصاص القضائي والقوة القاهرة

تفسر هذه الشروط والأحكام وفقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة والقواعد واللوائح والتوجيهات الصادرة عن السلطات التنظيمية. القانون الحاكم هو قانون الإمارة التي يوجد فيها الحساب، وفي حالة نشوء نزاع يتعلق بأي حساب أو خدمة مصرفية أو معاملة مصرفية فإن محاكم هذه الإمارة هي صاحبة الاختصاص، شريطة أن يجوز للمصرف، إذا رأى ذلك مناسباً، أن يرفع دعوى في أي منطقة اختصاص قضائي أخرى، داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة

19. أحكام عامة

19.1 تنطوي المراسلات عبر البريد الإلكتروني أو الإنترنت أو خدمة الرسائل القصيرة أو أي طرق أخرى مماثلة على مخاطر، ويقر العميل بهذه المخاطر وأن أيًا من هذه المراسلات قد يتم اعتراضها أو مراقبتها أو تعديلها أو التدخل فيها بأي شكل آخر من قبل أطراف خارجية. لن يكون المصرف مسؤولاً تجاه العميل أو أي طرف خارجي في حالة حدوث أي من هذا القبيل فيما يتعلق بأي اتصال بين المصرف والعميل (أو الذي يبدو أنه تم إجراؤه نيابة عن العميل)، أو أي مراسلة يطلب العميل من المصرف الدخول مع أي طرف خارجي

19.2 يوافق العميل على دفع الرسوم والتعريفات الأخرى (عند الاقتضاء) مقابل تقديم خدمات إدارة النقد ويحق للمصرف أن يخصم من حسابات العميل أينما كانت وأينما كانت مفتوحة، مبلغ أي من هذه الرسوم و/أو التعريفات المستحقة. ويجوز تغيير الرسوم والتعريفات الأخرى وتبديلها وتواريخ دفعها مقابل تقديم خدمات إدارة النقد من خلال إعطاء العميل إشعاراً مسبقاً لمدة 30 يوماً يتم بعدها تطبيق الرسوم والتعريفات المعدلة ويعتبر استخدام العميل لأي من خدمات إدارة النقد بعد ذلك بمثابة قبوله للرسوم المعدلة

19.3 يتخذ كل طرف جميع الاحتياطات المعقولة لضمان عدم تأثر الاتصالات عبر الوسائل الإلكترونية بفيروسات الكمبيوتر وبرامج حضان طروادة (مثل برامج تسجيل المفاتيح) وغيرها من البرامج أو المكونات الضارة

19.4 إن حقوق المصرف بموجبه (أ) يجوز ممارستها كلما كان ذلك ضرورياً؛ (ب) تكون تراكمية وليست حصرية لحقوقه بموجب أي قانون معمول به؛ و(ج) يجوز التنازل عنها بشكل محدد وخطياً فقط. كما أن أي تأخير في ممارسة أو عدم ممارسة أي حق من هذه الحقوق لا يعد تنازلاً عن هذا الحق

19.5 التعديلات والتغييرات: يجوز للمصرف إجراء تعديلات مطلوبة بسبب، أو في الخدمات المصرفية الإلكترونية مع إجراء تغييرات في خدمات إدارة النقد أو خدمات القنوات الإلكترونية أو تغييرات في أي قوانين و/أو لوائح أو أي تعديلات أخرى يطلبها المصرف. في حالة قيام المصرف بإجراء تغييرات تتعلق بذلك، يقوم المصرف بتحديث هذه الشروط والأحكام ونشرها على الصفحة الرئيسية للمصرف على الإنترنت وإرسال إشعار بذلك إلى العميل لفترة زمنية معقولة لا تتجاوز في جميع الحالات (60) يوماً تقويمياً؛ ولكن على الرغم مما سبق ذكره، إذا كانت هذه التغييرات بطبيعتها تتطلب التنفيذ الفوري لها وفقاً لما يراه المصرف مناسباً وفقاً لتقديره الخاص (متصرفاً بشكل معقول)، فإن هذا الإشعار يكون له تأثير/نشر فوري. في حالة استمرار العميل في استخدام خدمات إدارة النقد بعد استلام الإخطار أو النشر المذكور أعلاه، فإن العميل يعتبر موافقاً وملتزماً بالتعديلات و/أو التغييرات المذكورة ويتنازل عن

الشروط والأحكام العامة

- 19.5 التعديلات والتغييرات: يجوز للمصرف إجراء تعديلات مطلوبة بسبب، أو في الخدمات المصرفية الإلكترونية مع إجراء تغييرات في خدمات إدارة النقد أو خدمات القنوات الإلكترونية أو تغييرات في أي قوانين و/أو لوائح أو أي تعديلات أخرى يطلبها المصرف. في حالة قيام المصرف بإجراء تغييرات تتعلق بذلك، يقوم المصرف بتحديث هذه الشروط والأحكام ونشرها على الصفحة الرئيسية للمصرف على الإنترنت وإرسال إشعار بذلك إلى العميل لفترة زمنية معقولة لا تتجاوز في جميع الحالات (60) يوماً تقويمياً؛ ولكن على الرغم مما سبق ذكره، إذا كانت هذه التغييرات بطبيعتها تتطلب التنفيذ الفوري لها وفقاً لما يراه المصرف مناسباً وفقاً لتقديره الخاص (متصرفاً بشكل معقول)، فإن هذا الإشعار يكون له تأثير/نشر فوري. في حالة استمرار العميل في استخدام خدمات إدارة النقد بعد استلام الإخطار أو النشر المذكور أعلاه، فإن العميل يعتبر موافقاً وملتزماً بالتعديلات و/أو التغييرات المذكورة وينتازل عن أي حق في الاعتراض عليها. لا تكون الشروط والأحكام المعدلة واجبة النفاذ إلا بالنسبة للمعاملات المستقبلية و/أو خدمات إدارة النقد التي تتم بعد سريان الشروط والأحكام المعدلة ولا تسري على القيمة السابقة
- 19.6 يضمن العميل صحة وموثوقية وصلاحيه ودقة واكتمال أي معلومات أو تفاصيل أو محتويات أو مواد أو مراسلات أو مستندات مطلوبة من العميل لتقديم خدمات إدارة النقد، وفي حالة وجود أي اختلاف فيها، يكون العميل وحده مسؤولاً عن أي خسارة و/أو ضرر يلحق به أو تعثر أو عدم سداد أو دفع خاطئ أو مماثلة في السداد أو تأخر في السداد يحدث بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لهذا الاختلاف
- 19.7 لغرض التيسير والوضوح الشديد، يُقصد بهذه الشروط والأحكام أن تطبق هذه الشروط والأحكام عندما يستفيد العميل من خدمات إدارة النقد، وإذا اختار العميل الاستفادة من خدمات إدارة نقدية معينة، فلن تطبق الأحكام العامة والخاصة المتعلقة بها إلا إذا اختار العميل عدم الاستفادة من خدمات إدارة نقدية معينة، فلن تطبق الأحكام الخاصة المتعلقة بها. يحدد مدى ملاءمة خدمات إدارة النقد ومدى صلتها بموضوع هذه الشروط والأحكام ما إذا كانت بعض الأحكام المحددة المتعلقة بها تنطبق أم لا
- 19.8 الوصول إلى معاملات أو وظائف معينة من خلال القنوات الإلكترونية لا تجعل العميل مؤهلاً لاستخدامها ما لم يوقع العميل ويوافق على الالتزام بجميع نماذج الطلبات ذات الصلة والشروط والأحكام التي تحكم الترتيب التعاقدية فيما يتعلق بها بين العميل والمصرف كخطوة مسبقة وشرط مسبق لاستخدام التطبيقات والتسهيلات الأخرى ذات الصلة، ويطلب من العميل التوقيع والموافقة على الالتزام بهذه الشروط والأحكام
- 19.9 ما لم يُنص على خلاف ذلك على وجه التحديد في هذه الوثيقة بالنسبة لوسيلة الاتصالات المعنية مثل استخدام القنوات الإلكترونية و/أو خدمات الجمعية و/أو الموقع الإلكتروني الرسمي للمصرف، يجب أن تكون جميع الإخطارات أو الطلبات أو غيرها من الاتصالات المطلوبة بموجبه مكتوبة ويتم تسليمها شخصياً أو إرسالها بالبريد المسجل المدفوع مسبقاً أو بالبريد السريع أو البريد الإلكتروني إلى المستلم المقصود على عنوانه أو عنوان بريده الإلكتروني المقدم باستخدام تفاصيل الاتصالات في نموذج الطلب أو إلى العنوان الذي قد يخطر به أي من الطرفين الطرف الآخر من وقت لآخر. يجب تقديم أي تغيير في تفاصيل اتصالات أحد الطرفين خطياً إلى الطرف الآخر في غضون 7 (سبعة) أيام من هذا التغيير. يقر العميل بأن إرسال تعليمات العميل أو أي مراسلات أخرى عن طريق الإنترنت بشكل عام و/أو الوسائل الإلكترونية ليست وسيلة آمنة لإرسال تعليمات العميل أو أي مراسلات أخرى وأن العميل على علم بالمخاطر التي ينطوي عليها إرسال واستخدام مثل هذه الوسائل، بما في ذلك مخاطر أن هذه المراسلات قد تكون مكتوبة أو محرفة أو مرسله عن طريق الاحتيال أو بالخطأ، وقد لا يتم استلامها كلياً أو جزئياً من قبل المستلم المقصود
- 19.10 لا يتحمل المصرف و/أو أي عضو آخر من أعضاء مجموعة المصرف أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر يتكبده العميل أو يتحملة إلا إذا كانت هذه الخسارة أو الضرر ناتجة عن إهمال أو سوء تصرف المصرف أو أي عضو آخر من أعضاء مجموعة المصرف فيما يتعلق بموضوع هذه الوثيقة أو خرق الشروط والأحكام، وأن تكون هذه الخسارة أو الضرر المباشر هو الخسارة أو الضرر الفعلي الذي تم تكبده باستثناء أي

الشروط والأحكام العامة

لا يتحمل المصرف و/أو أي عضو آخر من أعضاء مجموعة المصرف أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر يتكبده العميل أو يتحملة إلا إذا كانت هذه الخسارة أو الضرر ناتجة عن إهمال أو سوء تصرف المصرف أو أي عضو آخر من أعضاء مجموعة المصرف فيما يتعلق بموضوع هذه الوثيقة أو خرق الشروط والأحكام، وأن تكون هذه الخسارة أو الضرر المباشر هو الخسارة أو الضرر الفعلي الذي تم تكبده باستثناء أي خسارة فرصة سانحة أو تكلفة الأموال و/أو أي مدفوعات في شكل فوائد

19,11 إذا قام العميل بالدخول أو استخدام قناة إلكترونية أو خدمات إدارة النقد بشكل فعلي أو مزعوم نيابة عن شريك العميل، أو التصرف بأي طريقة أخرى نيابة عن شريك العميل هذا، فيتعين على العميل ضمان حصوله على تفويض مناسب من شريك العميل المعني للتصرف نيابة عنه من خلال الطلب من شريك العميل إرسال تفويضه إلى المصرف في شكل خطاب تفويض مناسب مقبول لدى المصرف، ويوافق العميل نيابة عن شريك العميل على أن هذه الشروط والأحكام تسري بين المصرف والعميل المنتسب (كما لو كان العميل) فيما يتعلق بهذا الدخول أو استخدام هذه القناة الإلكترونية أو خدمات إدارة النقد

19.13 شروط وأحكام الوظائف الإلكترونية

- 19.13.1 من أجل استخدام بعض خدمات معينة لإدارة النقد، سيحتاج العميل إلى الوصول إلى وظائف معينة متاحة له عبر الإنترنت، ولغرض التوضيح، تعني هذه الوظائف التي يتيحها المصرف من خلال شبكة الإنترنت لتمكين استلام ونقل المعلومات وتعليمات العميل إلكترونياً والتي تخضع بالإضافة إلى هذه الشروط والأحكام لشروط اتفاقية الخدمات المصرفية وأي متطلبات أخرى واردة في الوثائق ذات الصلة المشار إليها فيما يلي ("الوظائف أو الخدمات الإلكترونية")
- 19.13.2 يحتفظ المصرف بالحق في طلب أي وثائق و/أو معلومات إضافية قبل إتاحة الوظائف الإلكترونية. يكون استخدام الوظائف الإلكترونية مشروطاً بإتمام عملية التسجيل الخاصة بالعميل بشكل صحيح وأن يكون الغرض منها هو الاستخدام الشخصي للعميل
- 19.13.3 يوافق العميل بموجبه على تفويض المصرف بشكل لا رجعة فيه بقبول أو رفض تعليمات العميل المقدمة إلى المصرف عن طريق الوظائف الإلكترونية و/أو خدمات القنوات الإلكترونية ويقر ويوافق على أنه سيكون ملزماً بتعليمات العميل هذه
- 19.13.4 يوافق العميل على أن طلبات الدفع المقدمة إلى المصرف لا يجوز ولا يمكن معاملتها كدليل على أن المصرف قد دفع أو وافق على دفع المبلغ المطلوب على هذا النحو
- 19.13.5 يوافق العميل على أن فترة وقت العمل في يوم العمل هي نفس ساعات العمل العادية للمصرف. وتعتبر جميع الطلبات التي يتم استلامها بعد وقت التوقف أو في يوم عطلة رسمية للمصرف في دولة الإمارات العربية المتحدة قد تم استلامها في يوم العمل التالي
- 19.13.6 من المفهوم والمتفق عليه من قبل العميل أن أي معاملة سيتم إكمالها من قبل المصرف عند إتمام العملية ذات الصلة بنجاح، شريطة استيفاء جميع المتطلبات (إن وجدت)
- 19.13.7 يوافق العميل على أن المصرف لن يكون مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر أياً كان ناشئ عن أي إدخال خاطئ للمعلومات و/أو تعليمات العميل الخاطئة
- 19.13.8 يتأكد العميل من وجود رصيد كافٍ في حسابه ذي الصلة قبل إجراء أي معاملات.
- 19.13.9 يقر العميل ويوافق بموجبه على أن دفاتر المصرف وقيوده وسجلاته تعتبر دليلاً نهائياً وقاطعاً على صحة أي معاملة تتم بموجبه ما لم يثبت العميل خلاف ذلك
- 19.13.10 بصرف النظر عما سبق، يحتفظ المصرف بالحق في عدم تنفيذ طلبات الدفع التي يعتقد المصرف بشكل معقول أنها غير قانونية أو احتيالية أو خاطئة أو تتعارض مع هذه الشروط والأحكام.

الشروط والأحكام العامة

- 19.13.11 يحتفظ المصرف بالحق في أي وقت ودون تقديم إشعار مسبق للعميل، في دمج أو توحيد أو مقاصة حساب (حسابات) العميل للوفاء بأي التزامات مستحقة ومستحقة على العميل للمصرف، ولكن دون إلزامه بذلك. ويجوز إجراء عمليات الجمع أو الدمج أو المقاصة و/أو التحويلات المذكورة عند الحاجة مقابل أي التزامات مستحقة وحسب تقدير المصرف المطلق، وفي حالة الحسابات و/أو المعاملات التي تتضمن استخدام عملات مختلفة، يتم تحويل العملات من قبل المصرف وفقاً لبند "صرف العملات" بموجب هذه الشروط والأحكام
- 19.13.12 يحق للمصرف أن يخصم من حساب (حسابات) العميل عن المعاملات التي تتم بموجب هذه الشروط وفقاً لجدول الرسوم
- 19.13.13 حماية المعلومات الحساسة: تقع على عاتق العميل مسؤولية ضمان سرية وحماية جميع معلوماته الحساسة مثل اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به وتغيير كلمة المرور بانتظام لضمان أمنها وسريتها
- 19.13.14 يكون العميل وحده مسؤولاً عن ضمان ملاءمة الأجهزة والبرمجيات التي يستخدمها العميل للوظائف الإلكترونية وخدمات إدارة النقد وأنها تعمل بشكل صحيح، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، التأكد دائماً من توافر مساحة تخزين كافية لتحميل البيانات ذات الصلة على القرص أو ما يكفي من الورق لطباعة نسخ. لن يكون المصرف مسؤولاً تحت أي ظرف من الظروف عن أي خسارة أو ضرر يتكبده العميل أو يتحملة بسبب عدم ملاءمة أو عدم توافق أو عطل أو غير ذلك مما ينشأ عن ذلك
- 19.13.15 يقر العميل ويوافق على أنه لا يوجد في هذه الوثيقة ما يشكل تعهداً من قبل المصرف أو يفرض التزاماً أبداً كان على المصرف بالاستمرار في توفير الوظائف الإلكترونية دائماً أو خلال أي ساعات معينة، أو في شكلها الحالي أو بموجب متطلبات المصرف الحالية، وأنه يجوز للمصرف وفقاً لتقديره الخاص سحب أو تعليق أو تقييد ذلك
- 19.13.16 سجلات المصرف: يجوز للمصرف أن يسجل ويحق له الاحتفاظ بسجلات المراسلات الإلكترونية أو غيرها من المراسلات المكتوبة للعميل طالما رأى المصرف ذلك مناسباً
- 19.13.17 الصلاحية والموثوقية: يوافق العميل على أن جميع المراسلات التي يرسلها المصرف أو العميل عن طريق الوظائف الإلكترونية تعتبر صحيحة وحقيقية وتعطى نفس الأثر القانوني للمراسلات المكتوبة والمحررة بنسخة ورقية
- 19.13.18 الروابط الخارجية: لا يتحمل المصرف تحت أي ظرف من الظروف المسؤولية عن أي روابط خارجية ولا عن محتويات وعواقب التصرف بناءً على محتويات موقع إلكتروني آخر مرتبط
- 19.13.19 يضمن العميل أن يوافق المستخدمون على الالتزام بهذه الشروط الخاصة بالوظائف الإلكترونية ومراعاتها. يضمن العميل أن يلتزم المستخدمون بمتطلبات أي وظائف بما في ذلك وظيفة المساعدة الموجودة عليها ويوافق بموجبه على أن الأشخاص المعيّنين في القسم ذي الصلة من نموذج الطلب المعنون (أ) يتم تعيينهم كمسؤولين أوليين للنظام ويجوز لهم تعيين مستخدمين ومسؤولين آخرين من وقت لآخر. مع عدم الإخلال بما سبق، يجوز للمصرف مساعدة العميل في تعيين المستخدمين عندما يكون هذا الإجراء متاحاً من قبل المصرف بناءً على طلب العميل للقيام بذلك وفقاً لهذه الشروط والأحكام
- 19.13.20 يقوم المصرف بتوفير خاصية طلب (طلبات) الخدمة التي يمكن للعميل أن يبادر بها عبر القنوات الإلكترونية ("طلبات الخدمة"). سيتم التصرف في طلبات الخدمة من قبل المصرف وفقاً لهذه الشروط والأحكام واتفاقية الخدمة المصرفية وأي متطلبات قانونية أخرى ومتطلبات أخرى معقولة من قبل المصرف. يجوز للمصرف أن يفرض رسوماً على العميل مقابل طلبات الخدمة عند تقديم الخدمة (الخدمات) المطلوبة وفقاً للرسوم ذات الصلة المذكورة في جدول الرسوم.

الشروط والأحكام العامة

الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها المصرف

20. الشروط الخاصة بخدمات القنوات الإلكترونية

20.1 سيبدل المصرف جهوداً معقولة لإتاحة خدمات القنوات الإلكترونية للعميل. ستخضع خدمات القنوات الإلكترونية هذه لأي إخطارات أو أي قيود قد يتلقاها المصرف فيما يتعلق بأي من هؤلاء المستخدمين وغيرها من الأمور الأخرى المتعلقة بها من وقت لآخر

20.2 يتواصل العميل مع المصرف عن طريق مستخدمي العميل. يضمن العميل عدم قيام مستخدميه باستخدام القنوات الإلكترونية وخدمات القنوات الإلكترونية إلا وفقاً لهذه الشروط والأحكام ويوافق على الالتزام بها ومراعاتها

أ) قد يطلب المصرف من وقت لآخر أو قد يعرض على العميل تحسينات وتعديلات وترقيات للقنوات الإلكترونية الحالية و/أو خدمات القنوات الإلكترونية أو خدمات إلكترونية جديدة. سيقوم المصرف بتزويد العميل خطياً من خلال البريد الإلكتروني أو خطاب أو رسالة عبر الإنترنت أو أي قنوات اتصال أخرى مماثلة بأي شروط تتعلق بذلك قبل إتاحتها للعميل، والتي ستشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام. إذا لم يتم الاعتراض على موافقة العميل على تلقي هذه القنوات الإلكترونية الجديدة أو خدمات القنوات الإلكترونية خلال (30) يوماً تقويمياً، فإن وصول العميل (أو أي من مستخدميهم) إلى هذه القنوات الإلكترونية أو استخدامها يعتبر بمثابة موافقة العميل على أي من هذه الشروط السارية

ب) يجوز للعميل بعد ذلك طلب وتفويض المصرف بتوفير أو سحب خدمات القنوات الإلكترونية فيما يتعلق بالحسابات المفتوحة في أي وقت لدى المصرف أو المؤسسة في أي وقت، وذلك بموجب طلب خطي موقع من شخص أو أشخاص مفوضين حسب الأصول، أو، عند الاقتضاء، عن طريق تعليمات العميل المقدمة إلى المصرف من قبل الموظفين المفوضين من قبل العميل

ج) لا يجوز الوصول إلى قنوات إلكترونية معينة للاطلاع على الحساب وإجراء المعاملات إلا من قبل مستخدمين محددين. يتعين على العميل أن يقدم للمصرف قائمة بجميع هؤلاء المستخدمين المحددين للاطلاع على الحسابات وإجراء المعاملات، وسيقوم المصرف بتوفير أجهزة سوفت توكن (رموز الأمان) لاستخدامها من قبل هؤلاء المستخدمين المحددين للوصول إلى القنوات الإلكترونية ذات الصلة واستخدامها

21. الخدمة المصرفية المقدمة عبر الجوال للشركات

تتيح الخدمة المصرفية للشركات عبر الجوال للمصرف إمكانية وصول العميل إلى معلومات الحساب، وإجراء المدفوعات للمستفيدين الحاليين، والموافقة على المدفوعات وغيرها من الوظائف الأخرى على النحو المنصوص عليه فيها والوصول إليها عبر بوابة الجوال /الجهاز اللوحي وهي مقدمة كخدمة مريحة ومكاملة لخدمات القناة الإلكترونية للمصرف وليس المقصود منها أن تحل محل الوصول إلى القناة الإلكترونية. بالتسجيل في القناة الإلكترونية، يوافق العميل على الالتزام بجميع الشروط والأحكام ذات الصلة بما في ذلك هذه الشروط والأحكام ("الخدمة المصرفية المقدمة عبر الجوال للشركات") وفيما يتعلق بذلك، يوافق العميل بموجبه على ما يلي:

أ) لا يفرض المصرف حالياً أي رسوم على التسجيل في الخدمة المصرفية عبر الجوال للشركات أو استخدامها. ومع ذلك، يجوز للمصرف فرض الرسوم المنصوص عليها في الاتفاقيات أو الإفصاحات أو جدول الرسوم المناسب لذلك

ب) قد تحدث تأخيرات أو أعطال في قدرة العميل على الوصول إلى الخدمة المصرفية عبر الجوال للشركات أو في إرسال أو استلام العميل لأي رسائل نصية أو رسائل أخرى، حيث إن الوصول والرسائل يتوقفان على الإرسال الفعال من مزود الشبكة والمعالجة من قبل جوال العميل، وكذلك التأخير والانقطاع على الإنترنت

الشروط والأحكام العامة

- (ج) يقر العميل بأن استخدام الخدمة المصرفية عبر الجوال للشركات يتم على مسؤوليته الخاصة، وأنه هو المالك أو المستخدم المعتمد للجوال المستخدم في تلقي الخدمة المصرفية عبر الجوال للشركات
- (د) يقر العميل ويوافق على أن المصرف لن يكون مسؤولاً عن أي ضرر أو خسارة أو أضرار تبعية قد يتعرض لها العميل نتيجة: (1) أي عطل أو عيب في الأجهزة التي يستخدمها العميل (والتي تشمل الجوال)؛ (2) أي عيب في البرنامج الذي يستخدمه العميل للوصول إلى الخدمة المصرفية عبر الجوال للشركات؛ (3) أي دخول غير قانوني أو غير مصرح به من قبل شخص (أشخاص) آخرين؛ (4) أي ظروف أخرى تخرج عن سيطرة المصرف بشكل معقول ولا ترجع إلى إهماله أو سوء تصرفه

22. أنواع الدفع الأخرى

وفقاً لهذه الشروط والأحكام وأي متطلبات سارية (إن وجدت) بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: تحويلات بين حسابات العميل الخاصة، والمدفوعات المحلية (بالدرهم الإماراتي) داخل مصرف الإمارات للتنمية، والأوامر الدائمة، والرواتب غير الخاضعة لنظام حماية الأجور، ومدفوعات المعاشات التقاعدية (الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية)، سيتمكن العميل من إجراء أنواع معينة من المدفوعات حال توفرها. تخضع هذه الأنواع من المدفوعات لاتفاقية الخدمة المصرفية وهذه الشروط والأحكام. يدرك العميل ويقر بأن المصرف غير مسؤول بأي حال من الأحوال عن دقة واستحقاق وصحة أي مدفوعات تتم أو عن العلاقة التعاقدية التي تتعلق بها هذه المدفوعات باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه الوثيقة وفقاً للبند 19.10.

23. صرف العملات

أ. بناءً على تعليمات أو تفويض العميل بموجبه لإجراء معاملات العملات الأجنبية، يُعتبر العميل قد عين المصرف وكيلًا له لشراء العملة الأجنبية المطلوبة من طرف خارجي أو من مصادر المصرف الخاصة بسعر لا يزيد عن سعر الصرف السائد للعملة المطلوبة في المصرف وقت المعاملة. ولغرض التوضيح بشكل أكبر، فإن سعر الصرف السائد للمصرف يعني سعر الصرف الفوري للعملة المعنية المعمول بها في المصرف كما هو منصوص عليه في فروعه أو موقعه الإلكتروني أو سعر صرف ثابت متفق عليه بين الطرفين والذي لا يجوز تغييره بمجرد قبول الطرفين له إلا بموافقة الطرفين (سعر الصرف السائد). إذا قام المصرف بشراء العملة المطلوبة من طرف خارجي بسعر صرف أقل من سعر الصرف السائد أو سعر الصرف الثابت المتفق عليه، فما لم يتفق الطرفان على عكس ذلك، يكون الفرق حافزاً للمصرف بموجب الوكالة. يوافق العميل على أنه في حالة تفويضه بأن تكون المعاملة بتاريخ ساري بعد أوقات الإيقاف، يجوز تنفيذ المعاملة في يوم العمل التالي ويفوض العميل المصرف بتحويل العملة وقت تنفيذ المعاملة وفقاً لسعر الصرف السائد آنذاك أو السعر الثابت المتفق عليه. يوافق العميل على أن المعاملة قد تقع في قائمة الانتظار بسبب سياسة الامتثال الخاصة بالمصرف أو المتطلبات أو القضايا التنظيمية أو أي تدقيقات متعلقة بالإدارة وبمجرد الانتهاء من المعاملة، يجوز للمصرف المضي قدماً في تنفيذ المعاملة وبالتالي سيتم استخدام سعر الصرف السائد وقت تنفيذ المعاملة أو السعر الثابت المتفق عليه

ب. معاملات الائتمان المتعددة ذات الخصم الواحد: في حالات المعاملات التي تنطوي على خصم واحد على الحساب مع ائتمانات متعددة لمستفيدين مختلفين، سيقوم المصرف بشراء العملة (العملات) الأجنبية المطلوبة بما يتوافق مع البند 23 (أ) (صرف العملات ودفع المبالغ ذات الصلة إلى المستفيدين المعنيين. ومع ذلك، إذا تم رفض الدفع إلى أي من المستفيدين لأي أسباب إلزامية مثل الضوابط أو القيود التنظيمية أو الإدارية أو قيود الصرف، فسيقوم المصرف بتحويل المبلغ ذي الصلة إلى عملة الحساب وفقاً لسعر الصرف السائد المتاح لدى المصرف للعملة المطلوبة وقت التحويل وإعادة إيداع المبلغ في الحساب وفقاً لذلك

24. الشروط الخاصة بنظام حماية الأجور

تحكم هذه الشروط الخاصة بالخدمات التي يوفرها المصرف على النحو الموضح أدناه والتي تسهل استخدام نظام حماية الأجور الذي أدخله مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ووزارة العمل في دولة الإمارات

الشروط والأحكام العامة

العربية المتحدة لسداد مدفوعات الرواتب/الأجور للعاملين في القطاع الخاص وفقاً للقرار الوزاري رقم (788) لسنة 2009 وفقاً لنظام ومتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("نظام حماية الأجور"). يقوم العميل بموجبه بتعيين المصرف لتوزيع الرواتب لموظفي العميل من خلال نظام حماية الأجور حسب تعليمات العميل وعند صدورهما

25. التزامات المصرف والعميل فيما يتعلق بنظام حماية الأجور

يوافق العميل على تنفيذ/تقديم كافة المستندات اللازمة (بناء على طلب المصرف من وقت لآخر) بالشكل والمضمون المقبول لدى المصرف من أجل سداد الرواتب من خلال نظام حماية الأجور. يجب أن تكون جميع المستندات المقدمة من قبل العميل مصدقة من قبل المفوض بالتوقيع من قبل العميل ومختومة حسب الأصول بما في ذلك المستندات التالية:

- (أ) المستندات المادية المطلوبة للتسجيل في نظام حماية الأجور لأول مرة هي نموذج طلب إدارة النقد الذي يحتوي على معلومات التسجيل في نظام حماية الأجور
- (ب) يتم تحميل الملف الإلكتروني (ملف معلومات الرواتب) من خلال القناة الإلكترونية بالصيغة المطلوبة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أو المصرف. يجب على العميل التأكد من تحميل ملف معلومات الرواتب على القناة الإلكترونية ذات الصلة مرة واحدة فقط من أجل منع أي ازدواجية في التحميل، وسيقوم المصرف بإعادة الملف في حال لم يكن الملف بالصيغة المحددة، مع إخطار العميل بذلك على القناة الإلكترونية
- (ج) عند استلام ملف معلومات الرواتب، سيقوم المصرف بالتحقق من صحة ملف معلومات الرواتب عن طريق التحقق من إجمالي المبلغ المستحق الدفع كما هو موضح في ملف معلومات الرواتب مقابل المبلغ المتاح في حساب العميل. يلتزم العميل بالتأكد من توفر مبلغ مساو للمبلغ المناسب المذكور في ملف معلومات الرواتب والرسوم المطبقة (إن وجدت) في حسابه قبل تاريخ استلام المصرف لملف معلومات الرواتب
- (د) عند التحقق من صحة ملف معلومات الرواتب، يقوم المصرف بتأمين الأموال عن طريق الخصم من حساب العميل ويقوم بمعالجة الطلب مع ملف معلومات الرواتب من خلال نظام حماية الأجور
- (هـ) في حال رفض نظام حماية الأجور ملف معلومات الرواتب، يقوم المصرف على الفور بإخطار العميل بذلك. تقع على عاتق العميل وحده مسؤولية تصحيح الأخطاء وتزويد المصرف بملف معلومات الرواتب دقيق لمواصلة المعالجة
- (و) إذا رغب العميل في طلب استرداد مبلغ تم تحويله خطأً إلى حساب المصرف، يجب على العميل تقديم طلب خطي إلى المصرف
- (ز) عند استلام المصرف للأموال من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يقوم المصرف بإضافة المبلغ نفسه إلى حساب العميل
- (ح) سيقوم المصرف بإضافة المبلغ إلى حسابات الموظفين تلقائياً بناءً على ملف الدفع المستلم من العميل
- (ط) لن يقوم المصرف بالتحقق من صحة أو دقة ملف معلومات الرواتب وسيتم الإيداع تلقائياً بناءً على رقم الحساب المصرفي الدولي للموظف
- (ي) لن يكون المصرف مسؤولاً إذا لم يتمكن من إيداع المبلغ في حساب الموظف لأي سبب كان مثل أن يكون الحساب مغلقاً أو غير صالح أو لأي سبب آخر خارج عن سيطرته
- (ك) في حالة وجود إقرار سلبي تلقاه المصرف من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فلن يقوم

الشروط والأحكام العامة

المصرف بمعالجة الطلب وسيقوم برد المبلغ المعني إلي حساب العميل تلقائياً مع ذكر الأسباب. وبالمثل، لن يكون المصرف مسؤولاً إذا لم تقم مصارف أخرى بإيداع المبلغ في حسابات أصحاب الحسابات المعنية

(ل) لا يجوز للعميل الشروع في طلب استرداد المبلغ إلا إذا كان قد أرسل ملف معلومات الرواتب الأولي إلى المصرف. وبناءً على ذلك، لن يقبل المصرف طلبات الاسترداد إذا كانت طلبات سداد الراتب قد تمت من خلال مصرف آخر

(م) يجب تقديم جميع طلبات الاسترداد بالصيغة التي يحددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

(ن) لن يقوم المصرف برد الأموال إلى العميل إلا عند استلام الأموال من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

(س) لن يكون المصرف مسؤولاً عن أي تأخير في استلام المبلغ المسترد من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

(ع) سيتم تطبيق رسوم إرسال ملف معلومات الرواتب أو استرداد الأموال وفقاً لجدول الرسوم.

(ف) سيتم تطبيق الرسوم وفقاً لجدول رسوم المصرف.